

## التقرير الشهري للسوق الكويتي سبتمبر 2021

## ملخص التداول خلال شهر سبتمبر 2021

- أقفل المؤشر العام عند 6,864.83 نقطة مرتفعا بنسبة %1.15 منذ بداية الشهر،  
وبلغ المؤشر الرئيسي 5,618.67 نقطة مرتفعا بنسبة %2.02 منذ بداية الشهر، كما  
بلغ المؤشر الأول 7,496.50 نقطة مرتفعا بنسبة %0.87 منذ بداية الشهر.  
\* بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في نهاية الشهر 39.90 مليار د.ك مرتفعة  
بنسبة %3.09 منذ بداية الشهر.  
\* بلغت الكمية المتداولة للشهر 5.84 مليار سهم منخفضة بنسبة %14.14 عن  
الشهر السابق.  
\* بلغت القيمة المتداولة للشهر 990.85 مليون د.ك منخفضة بنسبة %22.10 عن  
الشهر السابق.  
\* بلغ عدد الصفقات للشهر 225,922 صفقة منخفضة بنسبة %8.00 عن الشهر  
السابق.  
\* حقق مؤشر السوق البحريني اعلى ارتفاعا بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت  
%3.66 منذ بداية الشهر، فيما شهد مؤشر سوق دبي اعلى انخفاضا بنسبة بلغت  
(%1.98) منذ بداية الشهر.

## أداء المؤشرات

منذ بداية السنة	الأداء شهري	30 SEP-2021	31-Aug-2021	31-Dec-2020	البيان
23.78%	1.15%	6,864.83	6,786.81	5,546.0	المؤشر العام ع.س
23.42%	2.02%	5,618.67	5,507.44	4,552.4	المؤشر الرئيسي ع.س
23.89%	0.87%	7,496.50	7,431.56	6,051.1	المؤشر الأول ع.س
26.96%	1.46%	5,886.48	5,801.64	4,636.4	المؤشر الرئيسي 50 ع س

## اخبار من بورصة الكويت/ هيئة أسواق المال في سبتمبر 2021

- واصلت المؤشرات الرئيسية نشاطها وارتفعت جميعها بالإضافة الى ارتفاع القيمة السوقية أيضا , وصاحب ذلك انخفاضا في قيمة وحجم التداول وعدد الصفقات مقارنة بالشهر السابق . وقد نشطت معظم الأسهم القيادية وارتفعت معدلات السيولة عليها تزامنا مع المراجعة الدورية لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة .
- ومع نهاية الربع الثالث من المتوقع ان يكون ل (اخبار) البيانات المالية المبدئية لبعض الشركات المدرجة ولا سيما البنوك العامل الرئيسي في نشاط السوق خلال الفترة المقبلة ولاسيما مع تخفيض العديد من البنوك نسبة استقطاع المخصصات مقارنة بالسابق خلال فترة جائحة كورونا. مما يساعد في نمو إيراداتها مع استقرار الأوضاع وعودة الأنشطة لطبيعتها الى حد ما.
- قامت هيئة أسواق المال بمخاطبة الجهات الاستثمارية الفاعلة بالكويت لاستطلاع رأيها في بعض التعديلات المقترحة بشأن احكام تنظيم اجراءات تسليم اموال العملاء واصولهم في حال الغاء ترخيص الشخص المرخص له استمرارا لتوجه الهيئة في هذا الصدد لتحسين البيئة الاستثمارية من خلال انعكاس الممارسات العملية على القوانين واللوائح الحالية.
- لوحظ خلال شهر سبتمبر الحالي قيام هيئة أسواق المال بتوقيع عقوبات على بعض الشركات المدرجة والمرخص لها وكعادتها واعمالا بمبدأ الشفافية قامت الهيئة بالإعلان

تلك المخالفات من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة بالإضافة الى توقيع عقوبات على بعض مراقبي الحسابات الامر الذي يفتح باب النقاش مجددا عن دور مراقبي الحسابات في إخفاء اية معلومات او عدم الإفصاح عنها ( بشكل متعمد ) او العكس بفي الإفصاح عن بعض المخالفات وإبلاغ هيئة أسواق المال في حالة (تعارض المصالح ) وفي الحقيقة تحتاج العلاقة بين مراقبي الحسابات والشركات المرخص لها الى تدخل الهيئة وبعض الجهات الأخرى مثل جمعية المحاسبين والمراجعين... الخ في تحديد دور مراقب الحسابات وتمكينه من ابداء رأيه بكل حيادية لحماية مصالح المساهمين ولا سيما حقوق الأقلية الا ان هذا الامر يواجه معضلة رئيسية وهي ان الشركة ذاتها ممثلة في مجلس ادارتها ( ومن خلال الجمعية العمومية ) هي من تقوم بالتعاقد مع مراقب الحسابات وتحديد اتعابه والتجديد له من عدمه ؟

- شاركت هيئة أسواق المال في أعمال الاجتماع الثالث والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون الخليجي، في 13 سبتمبر 2021، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي وذلك في إطار التعاون المستمر للربط بين الأسواق الخليجية مما ينعكس إيجابيا على الجميع.

(المصدر موقع هيئة أسواق المال)

## التصنيف الائتماني للكويت 2020-2021

من المتوقع خلال الفترة المقبلة ان تعلن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية اصدار تقريرها الخاص بالتصنيف السيادي للكويت. المدير بالذكر ان التصنيف الائتماني للدول أمر مهم الحكومات نظراً لأهمية عملية التصنيف من الوكالات والمؤسسات العالمية المعتمدة في هذا المجال وانعكاسها على الوضع الداخلي والخارجي لأي دولة تكون محل التصنيف.

وتقوم عملية التصنيف الائتماني على عدة معايير أبرزها الوضع المالي للدولة، مناخ الاستثمار، الحوكمة والقدرة التنافسية وتوقع النظرة المستقبلية، بالإضافة إلى مراقبة عملية الإقراض والاقتراض وحجم الدين، والإيرادات والمصروفات.

وتُعد درجة التصنيف (AAA) هي الأفضل بينما درجة التصنيف (D) تعني أن الجهة المُصنفة بهذه الدرجة ليست قادرة على سداد الدين، ومن بين وكالات ومؤسسات التصنيف الائتماني المعتمدة عالمياً، هناك 3 مؤسسات شهيرة تُؤخذ بعين الاعتبار للتصنيفات التي تصدرها وهي "موديز"، و"فيتش"، و"ستاندرد آند بورز

- وقد خفضت وكالة "موديز" تصنيف الكويت الائتماني لأول مرة على الإطلاق في سبتمبر 2020، درجتين إلى A1 من Aa2 مشيرة إلى مخاطر أعلى تتعلق بالسيولة، وارجعت ذلك الى انخفاض أسعار النفط (في حينها) وتأثيرات كورونا السلبية و صعوبة تمرير قانون يتيح له إصدار ديون عالمية.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني في تبرير للتخفيض وقتها انه "في ظل الغياب المستمر لتفويض

قانوني لإصدار دين أو السحب من أصول صندوق الثروة السيادية الموجودة في صندوق

الأجيال القادمة، توشك موارد السيولة المتاحة على النفاد مما يشكل مخاطر سيولة، على

الرغم من القوة المالية الاستثنائية للكويت."

- ومع اقتراب اصدار التصنيف الجديد لعام 2021 لازالت بعض التحديات كما هي والمتمثلة

في ارتفاع المصروفات والاعتماد على مصدر وحيد للدخل وعدم قدرة الحكومة على اقناع

السلطة التشريعية بالسماح لها بالاقتراض ( اصدار سندات ) او السحب من احتياطي

الأجيال ويرى الكثير من الخبراء انه لا غضاضة على الاطلاق في اصدار الكويت لسندات مثلما

فعلت بعض الدول الخليجية مثل الامارات وقطر والسعودية رغم متانة اقتصاداتها الا ان

المحك الرئيسي هو في استخدام تلك الأموال في مشروعات بنى تحتية عملاقة تدر دخلا على

المدى البعيد وقادرة على سداد خدمات الدين ( الفوائد ) والتي هي الان في ادنى مستوياتها

العالمية على الاطلاق . (تعرف السندات بانها أداة من أدوات الدين طويلة الاجل تلجأ اليها

الدول في تمويل عجز الموازنة )

- علما بان هناك بعض التطورات الإيجابية مقارنة بالعام السابق والتي لا يمكن اغفالها

منها على سبيل المثال ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2021 بنسبة 50% تقريبا حتى نهاية

سبتمبر 2021 وعودة النشاط تدريجيا مع انحسار جائحة كورونا وارتفاع نسبة المحصنين

تجاه الفيروس بالكويت الامر الذي قد يساهم إيجابيا في التصنيف المرتقب صدوره قريبا

## أبرز التطورات في ميزان مدفوعات دولة الكويت للربع الأول من عام 2021 (المصدر بنك الكويت المركزي)

- أصدر بنك الكويت المركزي في 20 سبتمبر 2021 البيانات الأولية لميزان مدفوعات دولة الكويت للربع الأول من عام 2021، وكذلك البيانات المعدلة للربع الرابع من عام 2020. وتُظهر تلك البيانات أن الحساب الجاري (الذي يُبين خلاصة المتحصلات والمدفوعات فيما بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى فيما يتعلق بمعاملات السلع والخدمات والدخل) سجل فائضًا خلال الربع الأول من عام 2021 بلغ نحو 1599.5 مليون دينار، مقابل فائض بلغ نحو 3648.1 مليون دينار خلال الربع السابق، بانخفاض قيمته 2048.6 مليون دينار ونسبته 56.2%. ويأتي انخفاض فائض الحساب الجاري كنتيجة لانخفاض قيمة إجمالي المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري بنحو 2287.4 مليون دينار ونسبة 25.9% مقارنةً بالربع السابق من جهة، وانخفاض قيمة إجمالي المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري بما قيمته نحو 238.8 مليون دينار ونسبة 4.6% مقارنةً بالربع السابق من جهة أخرى.
- كما تُظهر البيانات الأولية ارتفاع قيمة فائض الميزان السلبي خلال الربع الأول لعام 2021 بنحو 808.6 ملايين دينار أو ما نسبته 70.7% مقارنةً بالربع السابق، لتبلغ قيمة هذا الفائض نحو 1952.2 مليون دينار، مقابل نحو 1143.7 مليون دينار خلال الربع السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع في قيمة الفائض بصفة أساسية لارتفاع قيمة الصادرات النفطية